

## سياسة البكاء على سيادة العراق



توصيفهم لإقرار قانون منع زعزعة استقرار العراق بالوصاية وإعادة الإحتلال إلى المربع الأول هو إقرار من الميليشيات والأحزاب المنتفذة بوصاية واحتلال ولاية الفقيه للعراق؛ لكن عمل عدواني وانتهاك لا يغتفر، ولهذا من ساهم في تعبيد الطريق للاحتلال الأمريكي لا يحق له الغضب لبناء نقطة تفتيش أميركية على ذات الطريق لتقليل الانتهاكات والخروقات الإيرانية التي لم تعد ترى في العراق سوى غنيمة من حرب أميركية.. الانقسام أيضا سياسة إيرانية.

وعلى سيادة العراق واستقلال قراره وثوراته وأمنه. من الطبيعي أن يتباكى العديد من المسؤولين في العراق على السيادة المنتهكة من قبل الولايات المتحدة لإصدارها قرارا بمعاقبة أربعة من أتباع إيران رغم انتفاءاتهم الدينية والمذهبية المختلفة في دلالة بالغة لعمق التغلل الإيراني في نسيج المجتمع العراقي وهي بعض نتائج الترهيب وشراء الذمم وانتقاء الشخصيات لقيادة الميليشيات وفرض الأمر الواقع بحقائق تنوع الأتاوات مقابل الأمن والحماية.

قواعد النظام "الديمقراطي" وسبل حمايته بعدم تهديد الاقتصاد أو زعزعة الاستقرار. الولايات المتحدة عادت إلى العراق بإجلاء موظفيها من السفارة وأيضا من الداخل الأميركي بطرح قانون جاهز وتحت اليد وبتوقيت الطلب؛ قانون منع زعزعة استقرار العراق الذي أقره مجلس النواب الأميركي ويتنظر تصديق مجلس الشيوخ وهو قانون ضد التمدد الإيراني في العراق والمنطقة، ويضع الجماعات المسلحة الخاضعة لفيلق سليمان والحرس الثوري كمجموعات خارجة عن القانون

أكثر بعدا، ولأن احتلال العراق بكل ملابساته ومداخلاته لم يكن مجرد حرب خاطفة لإزاحة نظام سياسي فقط، بل كان جزءا من استراتيجيات بعيدة المدى ذات صلة برسم بيانات النظام الدولي بعد أحداث 11 سبتمبر. ذلك الهوس الطائفي لصغار اللابيين على ساحة العراق دفعهم إلى الإقباد لفكرة العرفان بالجميل للمحتل الأميركي لما قدمه من خدمات لتوجيه دفة تقاسم الغنائم نحو الأفراد والجماعات؛ هذا الاشتباك في تفسير الانسحاب الأميركي وتوقيع خطوط الإحتلال الأساسية في تواجد دائم عبر بعض القواعد أو القوات أو حجم السفارة وتعداد موظفيها الأكبر في العالم.

الانتخابات البرلمانية في مايو 2018 بالعراق والاصطفافات التي حصلت فيها لفرض واقع الإرادة الإيرانية المطلقة وفق قنوات الجنرال قاسم سليماني، أعاد رسم السياسة الأميركية على ضوء غياب المعادلة القديمة للتوازن بين الطرفين الأميركي والإيراني والتي انتهت لصالح إيران ودعم المتغيرات الجوهرية ضمانا لصعود الميليشيات إلى واجهات العمل السياسي في البرلمان والحكومة وتفردتها في خلفية القرار الأمني. ولأن المتغير الأميركي المقابل، ونعني به إجراءات ترامب من الاتفاق النووي وما رافقها من تصعيد العقوبات ضد النظام الإيراني، لم يأخذ في حسابات الأحزاب والكتل الطائفية ماخذ الجد في عمق تأثيره على العراق، ولذلك فعدم الاستجابة للتنبهات الأميركية برزت علاماتها في استياء إدارة ترامب من دور الميليشيات وأسلحتها تماما من دور أطروحات الناي بالعراق عن الصراع بين الولايات المتحدة والنظام الإيراني عندما تعرضت المصالح الأميركية لهجمات بالصواريخ ومنها السفارة الأميركية في بغداد حيث انطلقت أول رسالة أميركية للنظام الحاكم في العراق لردعه عن تقمص أمراض انقسام الشخصية بتجاهله لحقيقة الدور الأميركي في صياغة وتثبيت

دون أي مسؤولية يفترض أن تتحملها كدولة احتلال. الانسحاب الأميركي أدى إلى انفلات غير محدود طبع تصرفات الأحزاب والشخصيات التي وضعت نفسها في دوامة الإحتكار الإيراني، وكان ما كان من أعمال العنف والقتل وإرهاب تنظيم داعش وتفجيرات القاعدة وما اختلط بها من غايات لتوجيه دفة تقاسم الغنائم نحو الأفراد والجماعات؛ هذا الاشتباك في تفسير الانسحاب الأميركي وتوقيع خطوط الإحتلال الأساسية في تواجد دائم عبر بعض القواعد أو القوات أو حجم السفارة وتعداد موظفيها الأكبر في العالم.

لكن الانطباع كان وبالذات عند الأحزاب والميليشيات الإيرانية الصرفة بولائها للترشد، في أن الولايات المتحدة لم تعد معنية بالعراق نتيجة لخسائرها المادية والبشرية وأيضا لمحاولتها تفادي الأخطاء بما صدر عن الرئيس جورج بوش الابن من اعتراف بعدم وجود أسلحة دمار شامل وأن قرار الإحتلال كان جراً معلومات غير مؤكدة ومضللة. آثار احتلال الدول، ومن تجارب الشعوب، أنها تستمر لفترة طويلة قد تمتد لعقود أو تلقى بأعبائها لما هو

توصيف العديد من المسؤولين في العراق لإقرار قانون منع زعزعة استقرار العراق بالوصاية وإعادة الإحتلال إلى المربع الأول هو إقرار من الميليشيات والأحزاب المنتفذة بوصاية واحتلال ولاية الفقيه للعراق

**العرب**  
أول صحيفة عربية صدرت في لندن  
1977 أسسها  
أحمد الصالحين الهوني

**رئيس مجلس الإدارة**  
**رئيس التحرير المسؤول**  
**د. هيثم الزبيدي**

**رئيس التحرير والمدير العام**  
**محمد أحمد الهوني**

**مدراء التحرير**  
**مختار الدبالي**  
**كرم نعمة**  
**حذام خريف**

**مدير النشر**  
**علي قاسم**

**المدير الفني**  
**سعيدة العقبوي**

**تصدر عن**  
Al-Arab Publishing House  
**المكتب الرئيسي (لندن)**  
The Quadrant  
177 - 179 Hammersmith Road  
London, W6 8BS, UK  
Tel: (+44) 20 7602 3999  
Fax: (+44) 20 7602 8778

**للإعلان**  
Advertising Department  
Tel: +44 20 8742 9262  
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk  
editor@alarab.co.uk

قانون المساواة في مهب  
مشهد تونسي متغير

الرئيس الراحل لجنة رئاسية كلفت بتحويل مواد دستور 2014 إلى قوانين. وفي سبتمبر 2017 سمح للتونسيات بالزواج من غير المسلمين. وتقدم بمقترح قانون للبرلمان غير مسبوق في أي من الدول العربية للمساواة في الإرث. وأثارت هذه الخطوات على طريق الإصلاحات الداخلية جدلا واسعا في تونس وحتى في الدول العربية.

اليوم يتطلع التونسيون بقلق إلى هذا الإرث الإصلاحي، ويخشون قطع الطريق الذي قطعوا فيه خطوات هامة، في ظل مشهد سياسي قد يشهد تغييرات إثر الانتخابات الرئاسية والتشريعية القادمة.

تشهد هذه الانتخابات تراجعاً لحزب نداء تونس، الذي أصابه التشتت والانقسام، وهو الذي كان في الانتخابات السابقة الحصن ضد تغول حركة النهضة الإسلامية. في هذه الانتخابات يغيب الباجي قائد السبسي فيما يحضر راشد الغنوشي رئيس حركة النهضة مرشحاً ضمن السباق الانتخابي البرلماني.

المتغيرات القادمة في المشهد البرلماني والحكومي والرئاسي في تونس تدفع إلى التساؤل عن مستقبل مشروع الاقتراحات التي طرحها الباجي قائد السبسي للمساواة في الإرث وغيرها من القوانين التي لم تُعرض على البرلمان للمصادقة عليها. كما تطرح أسئلة عن مستقبل النموذج التونسي الذي يابى الاحتكام لأطروحة الإسلام السياسي التي رسمها حسن البنا "الإسلام دين ودولة، صحف وسيف"، وهي الأطروحة التي تؤمن بها النهضة وجميع الحركات الإسلامية. ولنا أن نتخيل معنى هذه الأطروحة لمستقبل تونس ومستقبل الإنسان العربي الذي لا يزال غير قادر على التفريق بين الإسلام كدين والإسلام السياسي كمارسة سلطوية؛

**أنلام أكرم**  
كاتبة فلسطينية

فقدت تونس الباجي قائد السبسي رجل الدولة الذي حماها من السقوط في الهاوية كما حصل مع دول الربيع العربي الأخرى. شيخ الليبرالية التي استقامها من مقله الأعلو الراحل الحبيب بورقيبة. لكن طموحه في أن يرقى بتونس إلى أعلى مراتب الحضرة أعطاه براغماتية وندرة على التحدي لم يسبقه إليها أي زعيم عربي.

تابعت مراسيم جنازة الباجي قائد السبسي المهيب. وقرأت كل ما وقع تحت بصري عن الرئيس الإنسان. ولكني لم أجد أي ذكر لما أوّمن واعتقد بأنه أكبر إنجاز وأهم إرث ستركه به المرأة التونسية وسيتحسر عليه المجتمع التونسي بأكمله إن لم تأخذ الأحزاب الأخرى بعين الاعتبار، وهو ملف حقوق المرأة الذي طرحه والذي يمكن أن يكون أهم عامل لتحديد مسار الثقافة الإنسانية التي زرع بذرتها.

عمق بصيرة الباجي قائد السبسي هداه إلى أن حقوق المرأة بلا تحايل ولا تجميل هي الطريق الوحيد والأقصر لزرع نبتة الديمقراطية وترسيخها في أذهان التونسيين. وهي أيضا الطريق لقتل العنف المجتمعي ولثقافة السلام الداخلي ولحسب احترام العالم.

براعماتية قائد السبسي بدأت عام 2011 حين كان رئيسا للحكومة وقام بإلغاء تحفظات تونس على الاتفاقية الدولية لإلغاء التمييز بحق المرأة.. الأمر الذي استبق به ولا زال جميع الدول العربية التي لا زالت تبقى على هذه التحفظات باسم الخصوصية الثقافية والدينية. إلغاء هذه التحفظات شكّل نقطة البداية في الكثير من الإصلاحات وإصدار قوانين لصالح التنمية الإنسانية المجتمعية.

في أغسطس عام 2017 شكّل

## الرسائل الخاطئة إلى إيران

أكثر شراسة مما كان، حتى في ظل وجود العقوبات. وبالفرق بين رئيس أميركي وآخر، وجد النظام الإيراني من المنافذ ما يستعمل أن يخفف عنه. لا شيء ينفع مع إيران إلا الحرب. حتى الحرب لا تنفع ما لم يكن هدفها سقوط النظام وتطهير إيران من طائفته ونظريته الظلامية.

وقد تمكن هذا النظام من التعايش مع أنماط ومستويات شتى من العقوبات من دون أن تتغير طبيعته، ولا تقصت جرائمه.

في العام 1979 أصدر الرئيس الأميركي جيمي كارتر أمره التنفيذي رقم 12170 بتجميد الودائع والممتلكات الإيرانية. وفي العام 1984 حظرت الولايات المتحدة مبيعات السلاح لإيران. وفي العام 1995، أصدر الرئيس بيل كلينتون الأمر التنفيذي 12957 الذي يحظر تجارة الولايات المتحدة في صناعة النفط الإيرانية. وفي العام 1995 أيضا، أقر الكونغرس الأميركي قانون عقوبات إيران وليبيا (ILSA) الذي يقيد نشاطات الشركات الأجنبية العاملة في إيران وليبيا، ومن ثم تكرر هذا القانون في العام 2006 ليكون خاصا بإيران وحدها. والقائمة طويلة. ولكن يمكن أن نفهم منها، باختصار، أن إيران تعيش تحت وطأة عقوبات اقتصادية على طول الخط تقريبا من دون أن تتعطل، بل إنها ازدادت شراسة وعدوانية على طول الخط أيضا.

ما أريد قوله بسيط: العقوبات الاقتصادية التي لم تنفع من قبل، لن تنفع من بعد. إنها مضيفة حقيقية للوقت، ومصدر للكثير من المضار والخسائر، بما في ذلك للشعب الإيراني نفسه. هذا النظام لا يسقط إلا بالحرب. لظبيته الأيديولوجية تجعله مستعدا للضحية بمصير الملايين من أجل أن يبقى. أصول النظام الصفوية التي قامت على جماع الملايين من أبناء إيران، تجعله مستعدا لفعل أي شيء. وله في أيديولوجيته الوحشية ما يبرر ذلك.

ولقد كاد هذا النظام يسقط بالفعل في العام 1988 في ختام حربه ضد العراق، لولا أنه تجرع كأس السم وقبيل الهزيمة. ولكن مجرد بقائه على قيد الحياة، أعاده بعد بضع سنوات ليكون

له. حتى أنه مخالف للدستور أيضا. إن تصدير الثورة جزء من هويته ومن طبيعته كنظام تدخلات وجرائم طائفية وميليشيات.

لقد تمكن هذا النظام من التعايش مع أنماط ومستويات شتى من العقوبات من دون أن تتغير طبيعته، ولا تقصت جرائمه.

في العام 1979 أصدر الرئيس الأميركي جيمي كارتر أمره التنفيذي رقم 12170 بتجميد الودائع والممتلكات الإيرانية. وفي العام 1984 حظرت الولايات المتحدة مبيعات السلاح لإيران. وفي العام 1995، أصدر الرئيس بيل كلينتون الأمر التنفيذي 12957 الذي يحظر تجارة الولايات المتحدة في صناعة النفط الإيرانية. وفي العام 1995 أيضا، أقر الكونغرس الأميركي قانون عقوبات إيران وليبيا (ILSA) الذي يقيد نشاطات الشركات الأجنبية العاملة في إيران وليبيا، ومن ثم تكرر هذا القانون في العام 2006 ليكون خاصا بإيران وحدها. والقائمة طويلة. ولكن يمكن أن نفهم منها، باختصار، أن إيران تعيش تحت وطأة عقوبات اقتصادية على طول الخط تقريبا من دون أن تتعطل، بل إنها ازدادت شراسة وعدوانية على طول الخط أيضا.

ما أريد قوله بسيط: العقوبات الاقتصادية التي لم تنفع من قبل، لن تنفع من بعد. إنها مضيفة حقيقية للوقت، ومصدر للكثير من المضار والخسائر، بما في ذلك للشعب الإيراني نفسه. هذا النظام لا يسقط إلا بالحرب. لظبيته الأيديولوجية تجعله مستعدا للضحية بمصير الملايين من أجل أن يبقى. أصول النظام الصفوية التي قامت على جماع الملايين من أبناء إيران، تجعله مستعدا لفعل أي شيء. وله في أيديولوجيته الوحشية ما يبرر ذلك.

ولقد كاد هذا النظام يسقط بالفعل في العام 1988 في ختام حربه ضد العراق، لولا أنه تجرع كأس السم وقبيل الهزيمة. ولكن مجرد بقائه على قيد الحياة، أعاده بعد بضع سنوات ليكون

**علي الصراف**  
كاتب عراقي

الرسائل التي تتلقاها إيران في الأزمة الراهنة، تشجعها على التمادي. فبالقول إن أحدا لا يريد حربا، تفهم إيران أنها تستطيع أن تفعل ما تشاء وتنجو من العواقب. وبالقول إن الولايات المتحدة لا تريد إسقاط النظام، تفهم سلطة المال أنها في مامن على الرغم من كل ما ترتكبه ميليشياتها من أعمال إرهابية.

نعم، توجد عقوبات اقتصادية. وهي نوع من الحرب الباردة. وتستطيع إيران أن تفهم من هذه الحرب أنها تقصد إضعاف نظامها لإجباره على تقديم تنازلات، وليس لإسقاطه. وهو ما يتيح لها المجال للمناورات والتعايش مع أنصاف التسويات.

**الاعتقاد السائد يقول إن الحرب مكلفة. ولكن بقاء الحال، لأربعين عاما أخرى، مكلف أكثر. وفي الواقع، فإن هناك من الأسلحة الحديثة ما يمكنه أن يقعد كل أنظمة القيادة والإدارة والتحكم، في غضون ساعات**

ولكن يجب فهم طبيعة النظام الإيراني أيضا. إنه نظام أيديولوجي وثوري. بمعنى أنه عمى، ويقوده عماء إلى التصلب باستمرار، وإلا فإنه يزغزع صورته أمام نفسه. لا يستطيع هذا النظام أن يتصرف كدولة طبيعية متمتع من التدخل في شؤون الدول الأخرى. هذا شيء غير طبيعي بالنسبة